ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Spatial Analysis of Poverty Phenomenon and Handling it in the District of Hit in the Period (2007-2020)

Nadia Talib Salim

General Directorate of Education in Anbar

* *Corresponding author: E-mail* : nadiatsalem019@gmail.com

Keywords:
Development ,
poverty line,
poverty,
the poor,
The poverty gap,
Extreme poverty,
poverty rate

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	5 June 2023
Received in revised form	20 June 2023
Accepted	23 July 2023
Final Proofreading	10 Sept 2023
Available online	20 Sept 2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This research addresses the issue of poverty in the district of Hit, examining the regional variation of poverty indicators at the district level and proposing strategies for its mitigation. This research seeks to discover several conceptualizations of poverty, its typologies, and the underlying factors contributing to its occurrence. Additionally, it intends to determine the levels of poverty and the indicators connected with it. The research also seeks to discover the methods used to address the issue in order to draw conclusions and provide suggestions that may help alleviate the poverty problem experienced by many impoverished families. The research indicates a progressive rise in the poverty rate within the district, with a recorded increase from 30.2% in 2007 to 36.8% in 2020. This signifies that almost one-third of the district's population lives below the poverty threshold. Furthermore, it is worth noting that the poverty rate exhibits variation among different districts. Al-Baghdadi had the greatest poverty rate, standing at 72.4%, whilst the city of Hit demonstrated the lowest poverty rate. The poverty rate in the district was found to be 16.9%, with a poverty gap of 8.9%. This suggests that the poverty level is not severe, and it is recommended to implement policies that enhance the capabilities of the poor. These policies should contribute to reducing the poverty rate and enable individuals to engage in various activities. The study emphasizes the importance of aligning economic policies, social programs, and development initiatives with the district's capabilities. This alignment is crucial for increasing income levels and reducing poverty rates.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.9.1.2023.06

التحليل المكاني لظاهرة الفقر في قضاء هيت وسبل معالجته للفترة (2007-2020)

م. م نادية طالب سالم/ وزارة التربية / المديرية العامة لتربية الأنبار

الخلاصة:

تناولت هذه الدراسة واقع الفقر في قضاء هيت وتحليل التباين المكاني لمؤشرات قياسه على مستوى نواحي القضاء وسبل معالجته، فالهدف من الدراسة التعرف على مفاهيم الفقر المختلفة وأنواعه والأسباب التي تؤدي إليه ومعرفة مستويات الفقر والمؤشرات المرتبطة به والمسببة له والوسائل المتبعة لكيفية معالجته من

أجل الخروج بعدة استنتاجات وتوصيات تساهم في تقليل من أزمة وحدة الفقر التي تعاني منها الأسر الفقيرة في القضاء.

وقد توصلت الدراسة أن نسبة الفقر في القضاء تدرج في الارتفاع إذا بلغت نسبته في عام 2007 (30.2 %) بينما في عام 2020 بلغت نسبته إلى (36.8 %) بمعنى يعيش سكان القضاء تقريبا ثلثهم تحت خط الفقر، وقد تباينت نسبة الفقر بين نواحي القضاء فقد احتل البغدادي أعلى نسبة بلغت (72.4 %)، بينما احتلت مدينة هيت أقل نسبة للفقر بلغت. (16.9 %) في حين بلغت فجوة الفقر (8.9 %)، أي بمعنى عمق الفقر في القضاء ليس عميقا وان اتباع سياسة ترفع من شأن الفقراء وتسهم بشكل كبير في خفض نسبة الفقر وتمكنهم من ممارسة جميع الأنشطة، كما أوصت الدراسة بضرورة أتباع سياسات اقتصادية، واجتماعية وتنموية تتبناها الدولة ومؤسساتها بحيث تتناسب مع قدرات وإمكانات القضاء من أجل رفع مستوى الدخل وخفض نسب الفقر.

الكلمات المفتاحية : التنمية، خط الفقر، الفقر، الفقراء، فجوة الفقر، شدة الفقر، نسبة الفقر

المقدمة/Introduction

على الرغم من اهتمام العالم بمشكلة الفقر إلا أنه لا يزل يشكل التحدي الأكبر والأكثر تعقيدا الذي يواجه العالم بأسره، والفقر من المشكلات المؤلمة والمثيرة للقلق التي لا يخلو منها أي مجتمع، لكنه نسبي يختلف من دولة لأخرى ومن إقليم لأخر، وله مفاهيم وأفكار وأنواع مختلفة، لذا من الطبيعي أن تتباين الدوافع التي تؤدي لحدوثه، ولكن على الرغم من ذلك ما يزال الجدال قائما حول مفهوم الفقر، فهو ظاهرة اجتماعية ذات بعد إنساني مرتبط بالجانب النفسي ولها انعكاسات اقتصادية وسياسية وترتبط بالتنمية ارتباطا وثيقا.

أصبح هذا الموضوع يشغل تفكير الكثير من السياسيين والاقتصاديين، ولفت أنظار العالم وخاصة الدول النامية نظرا لخطورة الظاهرة وضرورة القضاء عليها والحد من آثارها، من خلال استخدام سياسات وإمكانات تتناسب مع هذه الدول، فالعديد من الثورات التي حدثت السياسية والاقتصادية الكبرى في تاريخ الإنسان كان الفقر أحد أسبابها، ويعبر عن الفقر بملامح الحرمان والبؤس التي يعيشها الإنسان وتمنعه من الحصول على أبسط متطلبات للحياة الكريمة.

وهذا الأمر أدى إلى خطر كبير من حيث عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني والتأثير السلبي على التعليم الصحة وانعدام الخدمات العامة والبطالة والسكن الملائم والغذاء الصحي والجهل والتخلف، بحيث تقع الأسر في ضغوطات اقتصادية من الصعب مواجهتها وخاصة ذات الدخل المنخفض التي تعيش تحت مستوى خط الفقر، فيولد الشخص في بيئة تكثر فيها الجرائم والمجرمون خاصة عند الشباب مما يتسبب في ضياع مستقبلهم.

وعلى الرغم من التباين في تحديد مفاهيم الفقر إلا أن الدخل المنخفض للأسرة وللفرد يكون العمود الفقري الذي يرتكز عليه هذا المفهوم من خلال عدم المقدرة على توفير متطلبات الحياة اللازمة من مأكل وملبس ومسكن، كذلك مستلزمات تعليمية وصحية غيرها، كما أن نوعية وشدة الفقر تتباين من مجتمع لآخر، وذلك حسب ما يمتلك من الموارد أو مدى قدرته على توجيه وإدارة فئات المجتمع، فالفقر ليس نقص الدخل فقط بل تهميشا لفئات كبيرة في المجتمع وحرمانه الحد الأدنى من الحاجات الضرورية التي تؤمن لها المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسية، وتتداخل هذه المشكلة مع العديد من المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وهو نقيضها.

كما هو معروف أيضا الفقر يحدث في البلدان التي لا تمتلك ثروات لسد احتياجات مجتمعها، لكن نجد الغريب في الموضوع أن الفقر ينتشر في بلد نفطي وزراعي ويمتلك الثروات الطبيعية والبشرية، ومع ذلك نجد أسرا تعاني من الحرمان وهذا ما موجود في المجتمع العراقي من خلال الزيادة الحاصلة في نسب الأسر الواقعة تحت خط الفقر.

لذا أصبحت هذه الظاهرة مجال اهتمام الكثير من قبل المجتمع الدولي خاصة البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة، على الرغم من الجهود الكبيرة للتخلص من هذه الظاهرة فما زال يعيش نحو (766،6) مليون شخص تحت مستوى خط الفقر وخاصة في البلدان النامية.

وبحسب بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق ظهر ارتفاع نسبة الفقر في منطقة الدراسة إذ بلغت في عام 2007 نحو (30.2 %) وفي عام 2012 بلغت نسبة الفقر (34.4 %) الأمر الذي دعا إلى دراسة مفصلة.

أهمية البحث Research Importance

يسعى البحث إلى دراسة موضوع مهم جدا ومعرفة الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الفقر على مستوى قضاء هيت والنواحي التابعة له من وجهة نظر جغرافية، ذلك من خلال معرفة واقع وأنواع خطوط الفقر وأساليب قياسه ومعرفة نسبة الفقر والعوامل الرئيسة التي ساهمت في تفاقم ظاهرة الفقر والتباين المكاني على مستوى القضاء وتحديد المنطقة الأكثر فقر ومعرفة الأسباب الكامنة وراء تركز هذه الظاهرة في منطقة دون الأخرى لغرض توجيه واتباع سياسة تخفيض نسبة الفقر، لما تسببه من مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية وصحية كذلك رسم سياسة تنموية سكانية واقتصادية لمنطقة الدراسة.

أهداف البحث Research Aim

يسعى البحث إلى تحقيق أهداف معينة من خلال التالي:

1- دراسة واقع ظاهرة الفقر في قضاء هيت وتباينه المكاني على مستوى النواحي.

2- معرفة مؤشرات قياس الفقر في قضاء هيت "نسبة الفقر، فجوة الفقر، شدة الفقر"

3- معرفة الأسباب والمؤشرات التي أسهمت في تركز الفقر وتباينه على مستوى القضاء

وتحديد الأكثر فقرا.

4- وضع حلول ومقترحات لمعالجة ظاهرة الفقر في منطقة الدراسة والتخفيف من حدته وسبل معالجته.

مشكلة البحث Research Problem

تتمثل مشكلة البحث في صياغة التساؤلات الآتي:

1- ما واقع ونسبة الفقر في قضاء هيت.

2- هل هناك تباين مكاني في مستويات الفقر وكيف يتوزع الفقراء في منطقة الدراسة

3- ما المؤشرات المسببة للفقر والمرتبطة به.

4- ما السبل المتبعة لمعالجة الفقر.

فرضية البحث Research Hypothesis

تتمثل فرضية البحث (تباين مستوى الفقر في قضاء هيت ومؤشرات قياسه حسب عوامل أثرت فيه سواء كانت الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كذلك سوء التخطيط في معالجته)

منهج البحث

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لغرض معرفة الأسباب التي كانت وراء التباين في مستويات الفقر في قضاء هيت. كذلك استخدام أساليب إحصائية في تحليل معطيات الدراسة للكشف عن الأسباب وراء انتشار ظاهرة الفقر ومعرفة مؤشرات قياسه، من خلال الاعتماد على بيانات رسمية تتمثل بالمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام (2012) التي أجرتها وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، والتعاون الإنمائي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لسكان العراق.

حدود البحث المكانية والزمانية

تمثل بالحدود المكانية لقضاء هيت وهي أحد أقضية محافظة الأنبار التي تقع في غرب العراق وتتألف من أربع نواحي، أما الحدود الزمانية يتمثل الفقر في منطقة الدراسة للمدة من (2007-2020) أما مجتمع الدراسة تمثل بالأسر الفقيرة التي توجد في منطقة الدراسة.

منطقة الدراسة (قضاء هيت)

يعد قضاء هيت أحد أقضية محافظة الأنبار يقع فلكيا بين خطي طول (36ـ 8ـ 42° - 11ـ 8ـ 43°) شرقاً ودائرتي عرض (41ـ 13ـ 33° -15 25ـ 34°ـ) شمالا وتبلغ مساحته (8353) بنسبة (6،1 %) من مساحة محافظة الأنبار البالغة (138288) كما ويقع جغرافيا في الجزء الغربي من العراق ويحـدها من جهة الشمال قضاء حديثة وناحية الصينية التابعة الى

قضاء بيجي في محافظة صلاح الدين، ومن الشرق قضاء سامراء إذ تشكل بحيرة الثرثار معظم حدوده، بينما من جهة الغرب يتقاسم الحدود معه قضاء عنه والرطبة، ومن الجنوب قضاء الرمادي (المجموعة الإحصائية باب الأحوال الطبيعية لمحافظة الانبار)

تألف الهيكل الإداري للقضاء، في عشرينيات القرن الماضي كان بمستوى ناحية تابع لقضاء الرمادي، وفي عام 1967 أصبح قضاء يتألف من ناحيتي مركز قضاء هيت وناحية البغدادي، وفيما بعد استحدثت ناحيتان هما ناحية كبيسة والفرات، وفي عام 1980 تم إلغاء ناحية الفرات، وعام 1997 تم إلغاء ناحية البغدادي وضمها إلى مركز القضاء، وفي عام 1999 استحدثت مرة أخرى ناحية الفرات والبغدادي، وبذلك أصبح القضاء يضم أربع وحدات إدارية هما (مركز قضاء هيت، البغدادي، كبيسة، الفرات) كما موضح في الخريطة رقم (1)

بلغ عدد سكان القضاء سنة 2012 بموجب نتائج الحصر والترقيم نحو (153955) نسمة أي بنسبة (9.6 %) من مجموع سكان المحافظة، بينما بلغ حسب التقديرات السكانية لسنة 2020 نحو (179853) نسمة وبنسبة (9.6 %) من مجموع سكان المحافظة كما في الجدول (1) جدول رقم (1) عدد سكان قضاء هيت ونسبة النمو من إجمالي سكان محافظة الأنبار خلال الفترة من (2012–2017–2020)

تقديرات السكان	عدد سكان محافظة الأنبار (نسمة)	عدد سكان قضاء هيت (نسمة)	مقدار الزيادة السكانية نسمة	نسبة عدد سكان قضاء هيت من محافظة الأنبار %	نسبة النمو % خلال المدة
2012	1602209	153955	–	9.6	–
2017	1830097	175852	21897	9.6	2.2
2020	1865818	179853	4001	9.6	0.6

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على:

– وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، نتائج التعداد العام للسكان ونتائج الحصر والترقيم وتقديرات السكان (2012–2017–2020) في محافظة الأنبار، بيانات غير منشورة

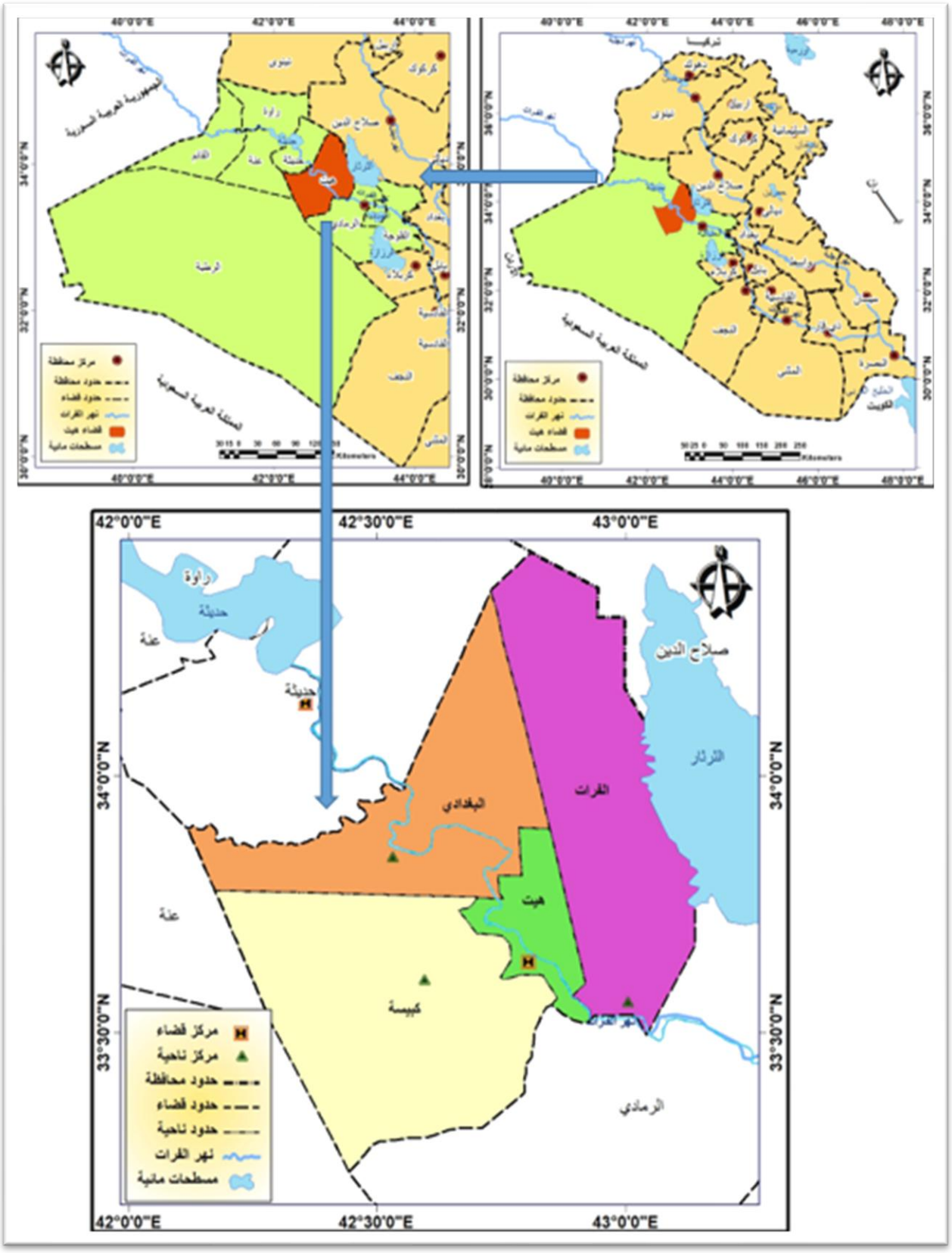

خارطة رقم (1) منطقة الدراسة (قضاء هيت) بالنسبة للعراق ومحافظة الأنبار

المصدر: 1- وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الإدارية، لسنة 2000، مقياس (1: 1000000) 2- وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة الأنبار الإدارية، لسنة 2000، مقياس (1: 500000).

المبحث الأول

- **مفهوم الفقر والفقراء**

الفقر مفهوم واسع يمكن تعريفه بمعان عدة تختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافات بحسب كل ما يؤثر في حياة المجتمع من حيث العيش بحياة كريمة ورفاهية. وهو ظاهرة يكاد لا يخلو منها أي مجتمع، كونه مشكلة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، إلا أنها تتفاوت في حجمها والآثار المترتبة عليها، لذا لا يوجد تعريف دقيق أو موحد لمفهومه أو اتفاق دولي، ولكن تبقى مسألة نسبية يشتق هذه الصفة نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (باقر، 2007، ص 2) إلا أن هناك اتفاقا على وجود علاقة بين الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، لذا مفهوم الفقر يتسم بالتفاوت تبعا لتفاوت المجتمعات من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

ويشير مفهوم الفقر في اللغة اصطلاحاً إلى الافتقار بمعنى العوز المادي وهو لا يعني ذلك فقط لكن يعني الحرمان أيضا من الفرص، والخيارات المهمة في الحياة، والحرمان أنواع منها الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والمادي، أي يشير الفقر إلى حياة الإنسان بجميع مفاصلها وقد تعارف على استخدامه إذا يعيش الإنسان دون مستوى الكفاف قد يصل فيها سوء التغذية والمجاعة والهلاك والبطالة والمرض (الخفاجي، 2009، ص 2) ومن المعروف أن ظاهرة الفقر تتفاقم وتستشري في المجتمعات النامية التي يتآكل نموها الاقتصادي نتيجة لتزايد نموها السكاني.

لذا لا بد من توضيح مفهوم الفقر والفقراء، ففي اللغة الفقر ضد الغنى .لذلك تختلف مفاهيم الفقر، فأغلب الدراسات التطبيقية للفقر قد اعتمدت على مفهوم الحاجات الأساسية على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يرتبط بجوانب عديدة قد ينعكس من خلالها سوء التغذية وتدني المستوى لتعليمي والوضع الصحي والسكني، عدم وجود الضمان الاجتماعي لمواجهة الظروف الصعبة كالمرض والإعاقة الجسدية والعقلية والبطالة وغيرها، أحيانا هناك الفقر الشديد الذي يؤدي إلى الموت وهو يختلف عن الفقر الناتج من سوء توزيع الدخل. (الرفاعي، 2007، ص 470)

وعليه نعتمد في تعريف الفقر على أنه عدم قدرة الأسرة أو الفرد على توفير الحاجات الضرورية الأساسية المادية أو غير المادية التي يستطيع من خلالها العيش برفاهية وحياة مستقرة في فترة زمنية ومجتمع محدد، كما يمكن تحديد مفهوم الفقر ضمن نطاق الفقر المطلق والفقر النسبي يعني تقدير الحد الأدنى من الضروريات لتلبية حاجات الفرد الأساسية، حيث يكون الفرد فقيرا من الناحية المادية عند الحد الذي تصبح فيه حياته على حافة خطر العيش، بينما يشير مفهوم الفقر النسبي الفقراء الذين يعتبرون أكثر حرمانا بالنسبة لفئات المجتمع، بحيث لا يحصلون على أدنى حد من الرفاهية البشرية، وهذا يعني

أن الفقر النسبي يشير إلى مستوى إشباع الحاجات الأساسية والضرورية ومدى تدني المعيشة والحياة (إسماعيل، 2010، ص 13)

بينما يعرف الفقراء بشكل عام من خلال مفاهيم أساسية، فمن وجهة نظر ذاتية يعني كل إنسان يشعر بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه من حاجات أساسية ضرورية في الحياة، أما وجهة نظر موضوعية هم غير قادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة والرفاهية، بينما من نظر اجتماعي هم الأفراد غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة لذا تباينت تسميات الفقر منها الفقر البشري والفقر الاجتماعي وفقر الرفاهية.

مفهوم الفقر من منظور التنمية المستدامة

مفهوم التنمية البشرية المستدامة من المفاهيم المعاصرة والمستحدثة والأكثر إثارة للنقاش والجدل، وقدمت للتنمية العديد من الاستراتيجيات ورسمت سياسات ونفذت من أجلها برامج تنموية مختلفة. على الرغم من اختلاف مفاهيم التنمية المستدامة لكن يبقى مضمونها (الحكمة في استغلال الموارد بحيث لا يؤدي إلى تدهورها أو تلاشيها، بحيث يمكن للأجيال القادمة الاستفادة ولا تحرم منها) وكان اهتمامها منصبا في بادئ الأمر بالبيئة الطبيعية، ثم ادخل الجانب البشري لا سيما في مجال الاقتصاد وتغير مفهوم التنمية البشري إلى تنمية بشرية مستدامة من خلال تغير مفهومها من أسلوب استغلال الموارد إلى إشباع الحاجات الأساسية المتجددة (مطا نيو س، 2009. ص 39)

ويرتكز مفهوم الفقر من خلال مفهوم التنمية المستدامة الذي برز كمفهوم جديد من استراتيجيات وسياسات التنمية البشرية الذي تبنته الأمم المتحدة في مؤتمرها، والذي نال مكانة مميزة في الفكر التنموي من خلال أدبيات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي اعتمدت عناصره عل تنمية قدرات الإنسان عموما وتمكينهم من توسيع خياراتهم واستخدام طاقاتهم وتلبي حاجاتهم دون المساس بحاجات الأجيال القادمة وضمان حقوقهم.

ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلى كيفية المحافظة على الموارد الطبيعية والموارد البشرية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية ويحتاج تحقيق أهدافها من جميع أبعادها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية والبيئية، لذا توجد علاقة تبادلية قابلة للتجدد بين عناصر التنمية البشرية المستدامة والفقر وان استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية ينعكس على التنمية ويظهر الفقر الذي يهدد الحياة البشرية، والعكس فإن تحقيق التنمية المستدامة يؤدي إلى انحسار الفقر، لأن الإنسان وسيلة وغاية التنمية وهدفها ومن المضامين الجديدة لقياس الفقر دليل الفقر البشري للدول النامية (hp1) الذي تضمنته تقارير التنمية البشرية (العمراني، 2006، ص 48)

- **خصائص أو سمات الفقراء**

يمكن تحديد مجموعة من الخصائص أو السمات لمعرفة أحوال الفقراء والمحرومين من الناحية الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والثقافية. من أجل التخفيف من حدة الفقر التي يعاني أفراد الأسرة الواحدة منها، متمثلة بالعوز والحرمان، الاعتماد على الغير، العزلة، نقص الاحتياجات الاقتصادية، الاغتراب، الوهن، ضعف المساهمة في اتخاذ القرار، إضافة للخصائص التي تميز المحرومون الذين يعانون من الفقر وتدني المستوى الاجتماعي والضعف الجسمي، العجز، المهانة وقلة الحيلة، وموسمية العمل (الرفاعي، 2007، ص 12)

- **الأسباب التي تؤدي للفقر**

من الطبيعي أن تتعدد الأسباب التي تضغط على الإنسان وتجعله عاجزا عن تلبيه احتياجاته الأساسية وتؤدي به إلى الفقر، لكنها تختلف من بلد لآخر ومن مجتمع لأخرى ومن خلال معرفة أسباب الفقر نستطيع معرفة السبل للمعالجة والقضاء عليه.

مثل انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري للدولة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهدر الموارد المالية، اهتمام الحكومة بالنواحي الأمنية والعسكرية أدى هذا إلى إهمال المشاكل التي يعاني منها المجتمع مثل ارتفاع الأسعار بصورة عامة وصعوبة الحصول على الوظائف، وعدم الاهتمام بالصناعة الوطنية نتيجة منافسة البضائع الأجنبية، ارتفاع معدل النمو السكاني والذي يؤدي الى عدم التخطيط الاقتصادي لاستيعاب الزيادة في توفر فرص العمل، كذلك الهجرة المعاكسة من الريف إلى المدينة، وتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع مستوى الأسعار، الذي يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد، لكن البطالة هي العامل الأساسي والرئيسي في حدة الفقر بكافة أشكاله، كان لها الدور الكبير في فشل الحكومة لوضع سياسة فاعلة اقتصادية واجتماعية وداعمة لصالح الطبقات الفقيرة (حسن، 2005، ص 24)

فضلا عن طبيعة الاقتصاد العراقي والاعتماد على النفط وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للدولة (زراعة، نفط ثروات معدنية، مياه الأنهار،) والمشكلات السياسية والوضع الأمني غير المستقر وضعف مساهمة القطاع الخاص، الحروب وديونها. كما يؤدي انخفاض مستوى الأجر أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور قليلة جدا إلى سوء توزيع الدخل أو انعدام الدخل تحت مستوى خط الفقر، كذلك سوء أداء وإدارة مؤسسات الدولة التي تخدم طبقات المجتمع الفقيرة والمهمشة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، أيضا ضعف الإنتاجية في سوق العمل يعود هذا إلى ضعف المهارة والتدريب لدى الأفراد أو استخدامه مشاريع فاشلة وغير

إنتاجية مما يحرم الفقراء من ثمارهما(علي، 2010، ص 65) وارتفاع نسبة الأمية بين النساء والشباب بسبب ترك الدراسة من أجل الحصول على فرصة عمل وتأمين مصادر العيش لهم ولعوائلهم أو عدم القدرة على تغطية تكاليف الدراسة أو عدم جدية الدراسة للحصول على الشهادات العلمية (نصر، 2011، ص 34)

- **الآثار الناجمة عن الفقر (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية)**

ينتج عن الفقر آثار سلبية عدة في مختلف مجالات حياة الفرد أو الأسرة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئة من خلال عدم كفاية ومحدودية الدخل لتوفير الحاجات الأساسية التي يطمح الفرد أو الأسرة للوصول إليها وإشباعها يؤدي هذا إلى سوء التغذية، انتشار الأمراض، ارتفاع معدل الوفيات، ضعف القدرات العقلية والجسمية، عدم القدرة على العمل أو توفر فرص العمل، انتشار عمالة الأطفال، انتشار الجريمة، ضعف الإنتاج والتفكك والمشاكل الأسرية والاجتماعية وعدم توفر المسكن الملائم. انخفاض مستوى الدخل واليأس والعزلة والانغلاق الاجتماعي، الإحباط، الاضطرابات السياسية الناجمة عن استبداد لأنظمة الحاكمة، انتشار الأمية هذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. (أمين، 1995، ص 18–19)

- **تحديد أنواع خط الفقر وأساليب قياسه**

من أجل اختيار الوسيلة المناسبة لقياس التباينات الموجودة في معدلات الفقر لا بد من تَحْدِيد خط الفقر وهناك عدة أنواع وهي:

1. خط الفقر المطلق Absolute Poverty Line أو ما يسمى خط الفقر العام يتمثل بمستوى دخل الفرد أي مقدار إنفاق الأسرة للسلع المطلوبة الذي لا يكفي لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية الغذائية أو غير الغذائية عندما يكون دخل الفرد ادني من مستوى العيش والرفاهية المناسبة، لذا يفضل في الدول النامية ذات الدخل المنخفض كونها تسعى لتلبية الحد الأدنى من الضروريات لحاجات الفرد الأساسيات. (فرج، 2017، ص 404)

2. خط الفقر المدقع Abject Poverty Line أو ما يسمى خط الفقر الشديد المتمثل بانخفاض مستوى الدخل بحيث لا تستطيع الأسرة أو الفرد الإنفاق لتغطية المواد الأساسية الغذائية اللازمة لبقائه على قيد الحياة

(عبد الحسين، 2017. ص 309)

3. خط الفقر النسبي Relative Poverty Line أعتمد هذا المفهوم على دخل الفرد عندما يقل دخلهم أو إنفاقهم عن القيمة المحددة لمتوسط الدخل وهم أكثر فقرا وحرمانا وأدنى حد من الرفاه بالنسبة إلى فئات المجتمع الأخرى، ويفضل هذا في للدول المتقدمة لكن يعبر عن عدم المساواة بين الأفراد وليس الفقر (مطر، 2010، ص 13)

أساليب قياس الفقر

هناك عدة طرق وأساليب تستخدم لقياس الفقر حسب الغرض من القياس ومدى توفر البيانات الضرورية لتطبيق أي من هذه الأساليب وهي كما يأتي:

1- أسلوب خط الفقر: أو ما يسمى بعتبة الفقر وهو الأسلوب الأكثر استخداما لتحليل وقياس الفقر في الدول العربية إذا يوضح قيمة الإنفاق على الحاجات الأساسية الضرورية التي لا بد الوصول إليها حتى لا يعتبر الشخص فقيرا، ويعتمد هذا الأسلوب من خلال تقسيم مجتمع الدراسة إلى فئة الفقراء والفئة الاخرى غير الفقراء، إلا أنه يحتاج في تطبيقه توفير معلومات وبيانات عن الدخل ونفقات الأسر (دخل الله، 2012، ص 33) ويمكن قياس خط الفقر من خلال (الحد الأدنى للدخل = أدنى موازنة للطعام.× 3) وعلى أساسه نوضح مؤشرات الفقر.

مؤشرات الفقر

يستخدم خط الفقر للتمييز بين الأفراد الفقراء وغير الفقراء، ويعتمد قياس هذا الخط بالأسعار الجارية وبالعملة المحلية، لذا لا يصلح للمقارنة ما بين الفترات الزمنية المختلفة لوجود اختلاف في مقدار حجم الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية أو في مستوى الأسعار، كما أن هذا الخط لا يعكس مدى حجم مشكلة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث حجم الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر ودرجة التباين في شدة فقرهم، إلا أنه يمكن استعماله لمعرفة العديد من مؤشرات الفقر القابلة للمقارنة المكانية أو الزمانية والتي تعكس جوانب مختلفة لمشكلة الفقر، حيث تعني مؤشرات قياس الفقر لجمع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع وحتى تكون هذه القياسات أكثر دقة وعلي أساس أسلوب خط الفقر هناك عدة ومؤشرات يمكن استخدامها في قياس الفقر.

- **مؤشر نسبة الفقر/** أو ما يسمى بمؤشر تعداد الرؤوس، وهو مؤشر سهل الفهم وبسيط وأكثر استخداما، إلا أنه غير حساس ودقيق للتباينات الموجودة عند توزيع الفقر على الفقراء، ويتم قياسه على مستوى العائلة أو الفرد أي يقيس الأهمية النسبية للفقر بالصيغة الآتية (الليثي 2009. ص 20)

نسبة الفقر = " (عدد الأفراد أو الأسر الفقيرة/ مجموع السكان الكلى) " ×100

أو بصيغة رياضية: $H = q/N \times 100$

حيث إن H = نسبة الفقر q = عدد الفقراء N = مجموع السكان

- **مؤشر فجوة الفقر/** يعتمد هذا المؤشر على معرفة حجم الفجوة الموجودة بين مستوى دخل السكان الفقراء وخط الفقر، ويعتمد قياسه على متوسط الحد الأدنى للمبالغ النقدية المطلوبة لرفع مستوى

استهلاك الفقراء إلى خط الفقر والقضاء عليه، أي يحدد عمق الفقر إلى أي مدى يقع الأفراد أو الأسر تحت خط الفقر، ولا يهتم بقياس التباين بين أسر الفقراء في شدة الفقر ويُفضل احتسابه كنسبة مئوية من قيمة الاستهلاك الكلية لكافة أفراد الأسر، عندما يكون مستوى الاستهلاك مساويا لخط الفقر لكل منهما ويتم حسابه بالصيغة التالية:

$$p\,G = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} ni\left(\frac{z-yi}{z}\right)$$

حيث ان : فجوة الفقر = PG / عدد الفقراء = q/ حجم السكان = n
خط الفقر= z / مستوى الدخل (استهلاك الفئات الفقيرة) = yi

- **مؤشر شدة الفقر/** أو ما يسمى مربع فجوة الفقر، وهو الأكثر استعمالا لحساب نسبة الفقراء من إجمالي السكان إذا يقيس مدى تفاوت الفقراء فيما بينهم كذلك فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربع الفجوة ويعني كلما أرتفع قيمة المؤشر دل هذا على التفاوت الكبير بين الفقراء وهو بالصيغة الرياضية

$$po = \frac{p}{n}\sum\{z - yi/z\}^2$$

حيث إن: شدة الفقر = p o/ عدد الفقراء = q/ حجم السكان =n/ خط الفقر= z
مستوى الدخل (استهلاك الفئات الصغيرة) = Yi

ومن أجل معرفة حساب هذه المؤشرات قدم عام 1984 ثورتيك وفوستر وجرير اقتراحا لقياس الفقر، ويعتمد على تغيير قيمة (a) حيث يتضح أنها تشير إلى الأكثر فقرا بين الفقراء، فكلما زاد حجمها ازدادت نسبة الابتعاد عن خط الفقر، وبالتالي يزداد التركيز على الأسر الأكثر فقرا يعد هذا المؤشر مقياسا شاملا من أجل حساب هذه المؤشرات (الليثي، 2009، ص 20) وهو بالصيغة الرياضية الآتي:

$$po = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} ni\left(\frac{z-yi}{z}\right)^{\alpha}$$

وعليه عند تطبيق هذا المقياس فإن:

a = 0 تستخدم في المعادلة تعطي مؤشر نسبة الفقراء إلى المجموع الكلي للسكان. والذي يعكس مدى انتشار الفقر في المجتمع.

a = 1 تستخدم في المعادلة والتي تعطي مؤشر فجوة الفقر والتي تقيس عمق الفقر بين الفقراء

a = 2 تستخدم في المعادلة، تعطي مؤشر تربيع فجوة الفقر والذي يسمى شدة الفقر

لذا لا بد من الإشارة إلى أن قيمة هذه المؤشرات تتراوح ما بين (الصفر والواحد) وكلما كانت قيمة مؤشر شدة الفقر أعلى كلما كانت فجوة الفقر أكثر عمق وأوسع وعليه تم تطبيق هذه المعادلة لقياس الفقر في قضاء هيت.

2– **أسلوب الإشباع للحاجات الأساسية (غير المشبعة):** يعتمد هذا الأسلوب على واقع إشباع الحاجات الأساسية غير المشبعة للفرد أو الأسرة، ويمكن تطبق هذا الأسلوب من خلال الاعتماد على بيانات تكون متوفرة وأكثر دقة كالتعداد العام للسكان ومسح الأسرة، دون الاعتماد على دخول الأسرة والإنفاق كما في أسلوب خط الفقر. (بدران، 2002، ص 9)

3– **دليل الفقر البشري/** أسلوب أخرى لقياس الفقر انحصر في السابق باتجاه واحد وهو فقر الدخل، إلا أنه فيما بعد تغير هذا المفهوم وأصبح يشير إلى أبعاد أخرى الذي يعتمد على التقرير العالمي للتنمية البشرية الذي يصدر عن البرنامج الإنمائي السنوي للأمم المتحدة القياس الفقر. ويحدد أبعادا من خلال الحرمان من الحياة ومن الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

ويعتبر من المقاييس الخاصة بالدول النامية.

المبحث الثاني

- **تحليل واقع الفقر في قضاء هيت ومؤشرات قياسه:**

استخدم البحث المنهجية المعتمدة للمسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، لقياس وتحليل واقع الفقر في قضاء هيت التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق للمدة (2012–2017) من خلال الاعتماد على الأمور التالية:

1– المؤشر الرقمي للرفاه الذي يعتمد على متوسط إنفاق الفرد على السلع والخدمات الأساسية

2– مؤشر كلفة الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية لاحتساب خط الفقر المطلق.

3– قياس مستوى الفقر من خلال مؤشر (حجم الفقر، وفجوة الفقر)

لقياس حجم الفقر في قضاء هيت فقد وضح المسح الاقتصادي للأسرة أن مقدارا متوسطا الإنفاق الشهري للفرد على السلع والخدمات الأساسية لعام 2012 بلغ (247.4) ألف دينار/ شهريا وفي عام 2017 بلغ (253.3) ألف دينار/ شهري بينما يقدر عام 2020 نحو (259.2) ألف دينار/ شهريا.

بينما قدر قيمة خط الفقر المدقع من خلال احتساب كلفة الحاجات الأساسية الضرورية الغذائية الشهرية للشخص الواحد مضاف لها كلفة احتساب الحاجات الأساسية الضرورية غير الغذائية نحو (342.4) ألف دينار/ شهريا للفرد الواحد كما يتبين في جدول رقم (2) الذي يوضح قيمة خط الفقر ارتفع خلال

الفترة (2012–2020) ذلك نتيجة ارتفاع كلفة تغطية الحاجات الأساسية الضرورية الغذائية والحاجات الأساسية غير الغذائية، بسب تضخم الأسعار فقد بلغ قيمة التضخم للأسعار نحو (5.5 %).

جدول رقم (2) احتساب خط الفقر وكلفة الحاجات الأساسية (الغذائية وغير الغذائية) ومتوسط إنفاق الفرد في قضاء هيت للأعوام (2012–2017- 2020)

كلفة خط الفقر للحاجات	السنوات		
	2012	2017	*2020
كلفة الحاجات الأساسية الغذائية	50.47 ألف دينار للفرد/ الشهر	73.0 ألف دينار للفرد/ الشهر	95.5 ألف دينار للفرد/ الشهر
كلفة الحاجات الأساسية غير الغذائية	55.03 ألف دينار للفرد/ الشهر	15 1.1 ألف دينار للفرد/ الشهر	24 6.9 آلاف دينار للفرد/ الشهر
متوسط الإنفاق للفرد	2 47.4 ألف دينار للفرد/ الشهر	25 3.3 آلاف دينار للفرد/ الشهر	25 9.2 آلاف دينار للفرد/ الشهر
خط الفقر	10 5.5 آلاف دينار للفرد/ الشهر	22 4.1 آلاف دينار للفرد/ الشهر	3 42.4 ألف دينار للفرد/ الشهر

المصدر/ 1. وزارة التخطيط. التعاون الإنمائي. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق للمدة (2012-2017).
2. مديرية إحصاء محافظة الأنبار، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة منهجية حساب خط الفقر في العراق لعام 2013، بيانات غير منشورة.
3- مديرية إحصاء محافظة الأنبار، بيانات غير منشورة لعام 2020
* تقديرات الباحثة بالاعتماد على معدل التغير في كلفة تغطية الحاجات الأساسية (الغذائية والغير الغذائية) ومتوسط أنفاق الفرد للفترة (2012-2017)

وبعد تحديد خط الفقر يمكن حساب نسبة الفقر وبحسب مؤشرات الجدول (3) من خلال نسبة عدد الأسر الذين يقل مقدار إنفاقهم عن خط الفقر المطلق، ففي عام 2012 بلغت نسبة الفقر (15.4 %) ثم ارتفعت نسبتهم إلى (24.4 %) عام 2017 حسب مسح الأسر ورصد الفقر في العراق بينما قدرت نسبتهم عام 2020 إلى (36.8 %) وهي مرتفعة عما كانت عليه في السابق

بينما فجوة الفقر وبحسب بيانات الجدول السابق فقد بلغت عام 2017 نحو (5.7 %) بينما في 2020 بلغت نحو (8.9 %) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمؤشر الوطني البالغ (٢، ٦ %) (تقرير رصد الأهداف الإنمائية، 2012, ص11) بالرغم من ذلك يمكن خفض نسبة الفقر وانتشال الفقراء من خلال إضافة موارد جديدة كون استهلاك غالبية الفقراء قريبة من خط الفقر.

وشدة الفقر أو ما تسمى مربع فجوة الفقر بلغت نسبتها نحو (2.2 %) وهي تشير إلى تباين الفقراء فيما بينهم المتواجدون تحت خط الفقر.

- **التباين المكاني لمؤشرات الفقر في قضاء هيت لعام 2020**

يتضح من الجدول (3) التباين الواضح في قياس مؤشرات الفقر في قضاء هيت ووحداته الإدارية، حيث كانت ناحية البغدادي الأكثر فقرا مقارنة ببقية نواحي القضاء إذ تصدرت أعلى مرتبة في نسبة الفقر حيث بلغت (72،4 %) وبلغ عدد السكان الفقراء فيها نحو (27864) فقيرا، أيضا احتلت أعلى مرتبة من نسبة إجمالي سكان الفقراء في القضاء بنحو (42.1 %)، ويعزى ارتفاع مؤشرات الفقر فيها الى طبيعة البيئة الصحراوية وما تجود به من أراض زراعية ومراع أسهم في مزاولة أغلب سكان المنطقة الزراعة والرعي وهذا ما يعكس الوضع الاقتصادي والتعليمي فيها.

واحتلت ناحية الفرات في نسبة الفقر المرتبة الثانية في قضاء هيت بلغت (45،9 %)، وبلغ عدد السكان الفقراء فيها نحو (14688) فقيرا، واحتلوا نسبة (22،2 %) من إجمالي السكان الفقراء في القضاء، ثم تأتي ناحية كبيسة بالمرتبة الثالثة في نسبة الفقر (42،7 %) إذا بلغ حجم السكان الفقراء (8376) وشكلوا نسبة حوالي (12.7 %) من إجمالي السكان الفقراء في القضاء، وتأتي مدينة هيت وهي مركز القضاء بالمرتبة الأخيرة وهي أقل فقرا إذا بلغت نسبة الفقر فيها حوالي (16.9 %) وبلغ عدد الفقراء فيها بينما بلغت نسبتهم (23 %) من إجمالي السكان الفقراء في قضاء هيت.

بينما تشير فجوة الفقر في ارتفاعها إلى مقدار الفجوة اللازمة لرفع مستوى دخل الأفراد والأسر الموجودين تحت خط الفقر وانتشالهم فوق خط الفقر ويوضح الجدول رقم (3) فجوة الفقر وتباينها المكاني على مستوى الوحدات الإدارية في قضاء هيت.

جدول رقم (3) توزيع مؤشرات الفقر في قضاء هيت وعدد السكان الفقراء حسب تقديرات السكان لعام 2020

الوحدات الادارية	نسبة الفقر %	فجوة الفقر %	مربع فجوة الفقر %	عدد السكان 2020 الكلى	عدد السكان الفقراء 2020	نسبة السكان الفقراء إلى إجمالي الفقراء في القضاء %
م. ق. هيت	16.9	4.1	1.0	89798	15184	23
ن. البغدادي	72،4	17.6	4.3	38470	27864	42.1
ن. كبيسة	42.7	10.4	2.5	19626	8376	12.7
ن. الفرات	45،9	11.2	2.7	31959	14688	22.2
مجموع القضاء	36.8	8.9	2.2	179853	66112	%100

المصدر/ بالاعتماد على:

مديرية إحصاء محافظة الأنبار، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة حسب تقديرات السكان لمحافظة الأنبار لسنة 2020 بيانا غير منشورة

* تم استخراج مؤشرات الفقر بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

* باستخدام المعادلة التالية:

$$" \quad po = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} ni \left(\frac{z-yi}{z}\right)^{a} \quad "$$

وتطبيق هذا المقياس:

a = 0 تستخدم في المعادلة تعطي مؤشر نسبة الفقراء

a = 1 تستخدم في المعادلة والتي تعطي مؤشر فجوة الفقر

a = 2 تستخدم في المعادلة، تعطي مؤشر تربيع فجوة الفقر

في فجوة الفقر تصدرت ناحية البغدادي المرتبة الأولى حيث بلغت (17.6) وبالمرتبة الثانية تأتي ناحية الفرات بلغت (11.2) ثم تليها ناحية كبيسة (10.4) وتأتي أدنى مرتبة في فجوة الفقر هيت مركز القضاء (4.1) إذا يقترب دخل الأفراد من خط الفقر بشكل أكبر من بقية نواحي القضاء وهذا يعني سياسية معالجة الفقر والتخفيف عنه تكون أسهل من بقية النواحي ويعزى هذا إلى التباين في حجم الفجوة بين دخل الأفراد وخط الفقر.

أما مربع فجوة الفقر تشير إلى الارتفاع في ناحية البغدادي البالغة (4.3 %) مقارنة بمعدل القضاء البالغ (2،2 %) يعني وجود تباين في شدة الفقر بين سكان الفقراء في ناحية البغدادي ويعزى هذا إلى التباين في معدلات دخل الفقراء ومتوسط إنفاقهم.

المبحث الثالث

تحديد بعض المؤشرات المرتبطة في ارتفاع ظاهرة الفقر في قضاء هيت لعام 2020

1- متوسط حجم الأسرة:

لحجم الأسرة دور مهم في معدل انتشار الفقر، وتشير الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى الفقر وعدد أفراد الأسرة حيث تأخذ مؤشرات الفقر بالارتفاع كلما يزداد عدد أفراد الأسرة بسب زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها كما لتكوينها تأثير من حيث عدد الإناث وعدد الأطفال على الفقر. ويتبين من خلال بيانات الجدول (4) أعلى معدلات الفقر في ناحية البغدادي والفرات إذا يبلغ متوسط حجم أفراد الأسرة (8.9) (8.7) أفراد في حين تبلغ هذه النسبة في هيت وناحية كبيسة (4.6) (6.2) أفراد لكل منهما على التوالي، وهي نسب متقاربة ما يعكس رغبة الكثير من الأسر من العيش في أسر منفصلة ويعود علاقة الفقر بارتفاع متوسط حجم الأسرة لارتفاع قيمة النفقات الإضافية الضرورية على السلع الأساسية، التي تتحملها الأسرة الكبيرة ذات الدخل المحدود مما يجعلها أكثر عرضة للفقر، كما نجد علاقة معدلات انتشار الفقر بحجم الأسر في المناطق الريفية أكثر انتشارا ووضوحا مقارنة بالمناطق الحضرية إذا يبلغ متوسط حجم الأسرة في الريف (9) أفراد بالمقابل (6.4) أفراد بالمناطق الحضرية.

جدول رقم (4) توزيع المؤشرات المرتبطة بالفقر في قضاء هيت لعام 2020

	نسبه الفقرة	متوسط حجم	معد النشاط	معدل البطالة	متوسط إنفاق	متوسط دخل	نسبة الأمية

الوحدات الإدارية		الأسرة	الاقتصادي	بعمر 15 سنة	الفرد	الفرد	
م. ن هيت	16.9	4.6	48.5	5,5	207.2	212.6	4.3
ن. البغدادي	72.4	8.9	36.4	12,2	140.5	135.7	11.1
ن. كبيسة	42.7	6.2	42.1	9,4	185.3	189.1	7.5
ن. الفرات	45.9	8.7	35.6	11,1	145.1	140.4	11
حضر	1.9	6.4	48.9	5.3	234.4	254.3	5.4
ريف	3.8	9.0	35.7	9.6	158.8	150.1	6,3
مجموع	2.9	7.7	46.3	7,5	189.9	207.5	5.9

المصدر/ الاعتماد على
1- مديرية إحصاء محافظة الأنبار، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لسنة 2017 بيانا ت غير منشورة.
2-- مسح ورصد الفقر في العراق لسنة 2017–2018
3- الاعتماد على مديرية إحصاء محافظة الأنبار، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لسنة 2020 بيانا غير منشورة.

2– معدل البطالة:

البطالة تعني فقدان مصدر الدخل الأساسي للأسرة مما يؤدي انخفاض مستوى الإنفاق والاستهلاك، بلغ معدل البطالة في قضاء هيت (7.5) وحسب بيانات الجدول (4) يتضح أن هناك ارتباطا بين مستوى البطالة ونوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان، وهي تتباين بين الوحدات الإدارية في القضاء، فقد تصدرت ناحية البغدادي أعلى معدلا للبطالة إذا بلغت (12،2) في حين أدنى المعدلات سجلت مدينة هيت بلغت (5.5) ، فالنشاط الزراعي والرعي هما أبرز الأنشطة الاقتصادية التي يعتمد عليها سكان المنطقة وهي ذات مورد دخل منخفض والتي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة، إذا بلغ متوسط الدخل فيها (135،7) ألف دينار/ للفرد بالمقابل متوسط إنفاق (140،5) ألف دينار/ للفرد وهذا ما يوضح ارتفاع مؤشر نسبة الفقر وتصدره المرتبة الأولى في القضاء مقارنة بالنواحي الأخرى. كما تتفاوت البطالة بيئيا حسب نوع النشاط الاقتصادي السائد في المنطقة إذا ترتفع البطالة إلى (9.6) في المناطق الريفية وإلى (5.3) في المناطق الحضرية

3– نسبة الأمية:

ترتبط الأمية بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي فضلا عن الأسباب الأخرى للأسر من خلال عدم الالتحاق بالتعليم، والأمية مؤشر رئيسي ولها ارتباط وثيق في احتساب نسبة الفقر كونها أحد العوامل المسببة للفقر، وتأتي الأسباب الاجتماعية من حيث الأهمية والأكثر تأثيرا في انتشار ظاهرة الفقر فالعادات والتقاليد والمشاكل الأسرية وانفصال الأبوين إضافة إلى أصدقاء السوء تدني مستوى الأبوين الثقافي كل هذا يؤدي إلى عدم الاستمرار في التعليم أو التسرب من الدوام كما تسهم الأمية في خفض مستوى التشغيل لذا لا يجدون وظائف سوى ذات الدخل المنخفض، ومنها ما يتعلق بانخفاض المستوى المعاشي والذي يؤدي إلى العوز المادي مما تضطر بعض الأسر إلى خروج أبنائها من المدرسة من أجل زجهم في سوق العمل لمساعدتهم في توفير متطلبات الحياة والعمل (العلو اني، 2020، ص 149)

ويوضح الجدول (4) ارتفاعات معدل الأمية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفقر فقد تصدرت ناحية البغدادي المرتبة الأولى في كل من نسبة الأمية بلغت (11.1) ونسبة الفقر بلغت (72،4) على مستوى القضاء، في حين احتلت مدينة هيت أدنى مرتبة في كل من نسبة الأمية (4.3) ونسبة الفقر بلغت (16،9) وهذا ما يؤكد طبيعة العلاقة الطردية بين الامية والفقر، في حين النواحي الأخرى احتلت نسبا متباينة. كما ترتبط نسبة الأمية بالتباين في التوزيع البيئي للسكان نجد ارتفاع معدل الأمية في الريف بشكل كبير إذا بلغت (5.9) مقارنة بالمناطق الحضرية إذا بلغت (5.4) وانعكس هذا على نسب الفقر وارتفاعها في المناطق الريفية مقارنة المناطق الحضرية. وهذا يعود الى تفاوت المستوى الاقتصادي.

4- متوسط الدخل والإنفاق:

هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدل الدخل والإنفاق ونسبة الفقر، إذا يرتبط الدخل والإنفاق بمؤشرات رئيسية تسهم في احتساب نسب الفقر سواء كانت بيئية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وهذا ما يتبين لا سيما في ناحية البغدادي وهيت، ويبدو من بيانات الجدول (4) أن أعلى متوسط دخلا للأسرة تم تسجيله في مدينة هيت وهي مركز القضاء إذا بلغ (212،6) ألف دينار/ شهريا للفرد ومتوسط الإنفاق (207،2) ألف دينار/ شهريا للفرد أما أدنى متوسط دخل للأسرة فقد سُجل في ناحية البغدادي (135،6) ألف دينار/ شهريا للفرد وبمتوسط إنفاق بلغ (140،5) ألف دينار/ شهريا للفرد. ويعود هذا التفاوت في الدخل والإنفاق بين الوحدات الإدارية إلى اختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فيما بينها. كما يتضح التفاوت أيضا على المستوى البيئي بين المناطق الريفية إذا بلغ متوسط الدخل (150،1) ألف دينار/ شهريا للفرد بالمقابل متوسط أنفاق (158،8) ألف دينار/ شهريا للفرد أما بالمناطق الحضرية بلغ متوسط دخل (254،3) ألف دينار/ شهريا للفرد مقابل متوسط أنفاق (234،4) ألف دينار/ شهريا للفرد.

5- النشاط الاقتصادي:

يعطي معدل النشاط الاقتصادي فكرة عن أعدد السكان العاملين في المجتمع والذي تعتمد عليه الأنشطة الاقتصادية، إذا يشير إلى نسبة السكان النشطين اقتصادية (القوة العاملة) إلى مجموع السكان بعمر 15 سنة فأكثر، وقد بلغ معدل النشاط في قضاء هيت (46،3) وتصدر مركز القضاء لمدينة هيت المرتبة الأولى بلغ (48،5) ويعود ذلك لأهميته الاقتصادية والإدارية والتجارية مما ساهم في ارتفاع قوة العمل بين حجم السكان وهذا أدى إلى انخفاض نسبة الفقر مقارنة ببقية نواحي القضاء، وعلى العكس جاءت ناحية الفرات بأدنى مرتبة إذا بلغ معدل النشاط فيها (35،6) ويبدو أن هذه النسب ترتفع في المناطق الحضرية إلى (48،9) مقارنة في المناطق الريفية تنخفض والتي بلغت (35،7) وهذا يعود إلى العبء الذي يقع على سكان المناطق الريفية بسبب تدني معدل النشاط الاقتصادي بين السكان.

السبل المتبعة لمعالجة الفقر.

لا بد من وجود استراتيجية تنموية تهدف لتنمية وتطوير الاقتصاد والحد من مشكلة الفقر ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع خطة طويلة أو قصيرة الأمد تعتمد على عدة مشروعات استراتيجية وبرامج تنموية بشرية ويتم تحقيق هذا كالآتي: -

1- للاستقرار السياسي دور مهم في عملية التنمية فالسياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة.

2- تخفيض أو الحد من نسبة البطالة ويعتمد هذا على عدة إجراءات لغرض حل المشكلة جذريا من خلال إنشاء مشروعات تنموية عديدة في المحافظة والقضاء. في مجالات عدة صناعة، زراعة، تجارة.

3- إعادة إعمار البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية التي دمرتها الحروب وتطويرها مثل معمل الزجاج في مدينة الرمادي معمل سمنت كبيسة الطاقة الحرارية في ناحية الفرات التي تخلق فرص عمل جديدة تعمل على خفض معدلات البطالة.

4- تقديم منح إعالة البطالة والحفاظ على مشروع الضمان وزيادة رواتب الرعاية الاجتماعية لا سيما المعيل لأسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.

5- وضع الدولة سياسة مالية شاملة وتصحيح اختلال الميزان المالي وزيادة حجم الإنفاق الحكومي من أجل خلق فرص للعاطلين عن العمل إضافة إلى زيادة حجم الاستهلاك والاستثمار وإعادة النظر بسلم الرواتب والأجور من قبل الدولة بين فترة واخرى والعمل على جعلها متوافقة مع ارتفاع وانخفاض معدل الأسعار المالية.

6- يمتلك العراق موردا ماليا وقدرة على الاستثمار في مشاريع مختلفة وعامة، ويمكن لمنطقة الدراسة وهي جزء من محافظة الأنبار الاستثمار فيها من النواحي كافة كونها تمتلك مساحة شاسعة فيها مقومات طبيعية وبشرية هائلة توجد فيها معادن مختلفة (نفط غازي أحجار رمال) تربة خصبة ومناخ ملائم للزراعة، موقع جغرافي جزء من محافظة الأنبار مهم يرتبط بدول الجوار ساعد على وجود منافذ تجارية يساهم في زيادة إيرادات العراق الضريبية.

7- تغير السلوك الديمغرافي للمرأة من خلال تنظيم النسل وتقليل عدد الولادات لغرض التخفيف من الضغط على الموازنات المخصصة للأسر والاستثمارات العامة والعمل.

8- إنشاء المشاريع الاجتماعية التي تلائم احتياجات الأفراد أو الأسر بصورة مباشرة خاصة محدودي الدخل والأشد فقرا من خلال وجود تعاون بين منظمات الدولة المختصة في التنمية الاجتماعية وزيادة الخدمات المقدمة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين الحياة فيها مع توفير الخدمات

9- لا بد من وضع خطط تنموية وطنية تقوم على زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجَابِيًّا على الأفراد والأسر في تحسين حياتهم بما يوفر لهم الحاجات الضرورية من الغذاء والعلاج والتعليم، ويكون للفقراء والعاطلين عن العمل والمرضى أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي كونهم الأكثر فقرًا في المجتمع، من أجل الوصول إلى أفضل تعليم وصحة.

10- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ويتحقق ذلك من خلال إصلاح الأراضي الزراعية وتشجيع الصناعات الخفيفة والحرفية بالاعتماد على الموارد والإمكانات المحلية المتوفرة بما فيها الأيدي العاملة من أجل خفض معدلات الفقر وتشغيل ممن لا يملكون الخبرة والمهارة

الاستنتاجات

يتضح لنا من خلال الدراسة ما يأتي:

1- السبب الرئيسي لانتشار الفقر في منطقة الدراسة البطالة وعدم توفر فرص العمل، وتدني المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الفقراء والذي ينعكس على حالتهم.

2- التباين الواضح على مستوى نواحي القضاء في متوسط مجموع الدخل الشهري للأسر إذا بلغ أعلى متوسط دخل للأسرة سجل في مركز القضاء لمدينة هيت يبلغ (212،6) ألف دينار عراقي بينما سجل أدنى متوسط دخل للأسرة في ناحية البغدادي بلغ (135،7) ألف دينار عراقي.

3- ارتفاع مؤشر خط الفقر في قضاء هيت للفترة (2007-2020) نتيجة زيادة فجوة الفقر بين كلفة الاحتياجات الأساسية الضرورية الغذائية وغير الغذائية من جهة ومقدار متوسط إنفاق الفرد والأسرة من جهة أخرى.

4- ارتفاع نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية.

5- احتلت ناحية البغدادي أعلى مرتبة في نسبة السكان الفقراء بلغت (72.4 %) إذا يقع أكثر من ثلثي سكان المنطقة تحت خط الفقر كما يحتل في الوقت نفسه أعلى حجم السكان الفقراء على مستوى القضاء إذا بلغ عددهم نحو (27864) فقيرا في حين مركز القضاء مدينة هيت احتلت أدنى مرتبة بلغت (16.9 %) من نسبة سكان الفقراء، كما يحتل في الوقت نفسه أدنى حجم للسكان الفقراء في القضاء بلغ نحو (15184) فردا فقيرا.

6- أما فجوة الفقر في قضاء هيت بلغت (8.9) وهذا يدل عدم ارتفاع عمق الفقر في المنطقة، ويجب القيام بسياسة تساند الفقراء حتى يسهم في خفض نسبة الفقر بشكل كبير في المنطقة.

7- أما مستوى شدة الفقر فقد بلغ أعلى مستوى له في القضاء نحو (2.2) ويشير هذا إلى وجود تفاوت واضح بين مستوى الفقر وبين الفقراء.

التوصيات

1- وضع سياسة سكانية من قبل الدولة للحد من النمو للسكان المتزايد.

2- التوسع في إنشاء المشاريع الإنتاجية المتوسطة والصغيرة في القضاء لحل مشكلة البطالة ورفع مستوى الدخل، وخلق عمالة جيدة من الشباب والنساء المعيلات لأسرهن للعمل فيها وتكون ذات مردود مادي بدلاً من اعتمادهن على المساعدات القليلة التي تقدم لهن خاصة في المناطق الأكثر فقرا.

3 -تشديد الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية، والعمل على تغير المجتمع من مستهلك إلى منتج. وتفعيل دور القطاع الخاص في بصورة أفضل.

4- استغلال الموارد الطبيعة الموجودة في منطقة الدراسة، وتقديم القروض الصغيرة لتمويل المشاريع لتكون ذات مدخول مادي للأسر الفقيرة

5- تشغيل مصانع القطاع الحكومي العام المتوقفة عن العمل وتخصيص ميزانية لها، وبإمكانها أن تستوعب عددا كبير العمال والعمل على تأهيلها وزيادة قدرتها الإنتاجية.

6- معالجة أجور العمال ووضع حد أدنى لها من استغلال أصحاب العمل لهم.

7- تحسين مستوى البنى التحتية المادية والخدمية والاجتماعية والصحية والتعليمية، والعمل على إيجاد حلول ومعالجات للأسر الفقيرة في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية.

8- تحول المساعدات من الإغاثية إلى الإنمائية تسهم في تحويل الأسر من دائرة الفقر إلى ثقافة الاعتماد على النفس من خلال الاعتماد على سياسة المشاريع الصغيرة.

9- توسع الدعم الحكومي للأسر الفقيرة والمتعففة ويتمثل من خلال زيادة أعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية فضلا عن زيادة مبلغ إيراداتها ليساعد في الحصول على احتياجاته الأساسية الغذائية.

References

1-Amin, Abdullah, 1995, Poverty in Palestine and its Combating Policies, Unpublished Thesis, Al-Najah National University, p.

2-Baqer, Mohammed, 1996, Measuring Poverty in ESCWA Countries, Anti-Poverty Series, United Nations, New York, p.2

3-Badran, Adnan Daoud Khalil, 2002, Poverty indicators in Jordan for 2007 and 2002, applying the poverty line index through the data of the Household Expenditure and Income Survey for the years 1992-1997 and 2002 General Statistics, Jordan, p. 9

4-Hassan, Abdullah, 2005, Poverty in Palestine and its Combating Policies The State of the Jenin Governorate Process, p. 24, Thesis, Unpublished Master, Al-Najah National University, Nablus, Palestine

5-Al-Khafaji, Raji Mohia Hillel, 2009, Measuring and analyzing the phenomenon of poverty and its relationship to inequality in income distribution in the Iraqi economy for the period 1987-2007, Master's thesis of the Faculty of Management and Economics, Al-Mustansiriya University, p. 2

6- God entered, Sabiha Abdel Qader, 2012, the spatial variation of the distribution of the phenomenon of poverty in the city of Nablus and Sabeel

Combating it)) Studying in Geography of Development) Masters in Geography, Faculty of Graduate Studies, Al-Najah National University, Nablus, Palestine, p. 33.

7- Al-Rifai, Mohammed Abdullah, 2007, obstacles to poverty measurement data, intervention within the activities of the first Arab Statistical Conference, Arab Institute for Training and Research, November 13, Amman - Jordan, 12-13, pp. 470

8- Faraj, Khawla Gharib, 2017, Poverty Its Causes and Effects (Tarq District as a Model) Issue / 36, December, Journal of the Faculty of Basic Education for Educational and Human Sciences / University of Babylon, p. 404

9 - Al-Laithi, Heba, 2009, Challenges of Measuring Poverty in the ESCWA Region, United Nations, Economic Commission

ESCWA, Proceedings of the Expert Meeting on Poverty Measurement, April 28-29, Beirut

10- Ali, Majid Ahmed, 2011, studying financial policies in addressing the problem of poverty in Iraq, thesis Unpublished PhD, Faculty of Management and Economics, University of Kufa, p. 65

11- Al-Alou Ani, Omar Nizar Khalaf Rashid, 2020, Geographical Analysis of the Literacy Phenomenon in Anbar Governorate (Study in Population Geography) Master's Thesis of Anbar University, p. 148

12- Urban, Faraj Bashir Khalifa. 2006, The interrelationship between sustainable development and the environment. Master's Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Baghdad, p. 48

13- Nasr, Rabie, 2011, in Syria Alternative Concepts, Tuesday's 24th Economic Symposium on Economic and Social Development in Syria, Science Association, p. 34

14- Mohammed, Raad Abdel Hussein, 2017, entitled "(Spatial Analysis of the Phenomenon of Poverty in Muthanna Governorate for the period 2012–2016,)" Al-Mthanna University / Faculty of Education for Human Sciences, Uruk Magazine, Second Issue, Volume Ten, p. 309

15- Matar, Ahmed Ismail, 2010, Poverty in the city of Baquba, analytical study, unpublished master's thesis, Faculty of Economics Management, Qadisiyah University, p. 13

16- Mata Linus is empowered, Dr. Adnan Ghanem, 2009, Environmental Management Systems and its Role in Sustainable Development, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 25, Second Issue, p. 39.

17- The Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics and Development Cooperation, Results of the General Population Census, for the year, 2007 Population in Anbar Governorate, unpublished data.

18- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics and Development Cooperation, Results of the General Population Census for 2012, (2012-) Population Estimates in Anbar Governorate, according to the results of the inventory and numbering, unpublished data

19- Directorate of Statistics of Anbar Governorate, Economic and Social Survey of the Family for the year 2017 Unpublished statement.

Households Survey and Poverty Monitoring in Iraq for 2017-2018 20-

21- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics and Development Cooperation, Results of the General Population Census for 2020 Estimate of the population in Anbar Governorate, according to the results of inventory and numbering, unpublished data

22- Republic of Iraq Central Bureau of Statistics Millennium Development Goals Monitoring Report at the provincial level for the year 2012 p.11

23 - Republic of Iraq, Central Bureau of Statistics and Development Cooperation, Annual Statistical Group, Natural Conditions Section